

بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
النتائج المالية الموحدة للربع الأول لعام 2019

رأس الخيمة، 24 أبريل 2019- أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (ADX: RAKBANK) اليوم عن نتائجه المالية الموحدة المنتهية بتاريخ 31 مارس 2019. وتتضمن مناقشة وتحليل الإدارة أدناه النتائج المالية التي سجلها بنك رأس الخيمة الوطني والشركات التابعة له والتي يطلق عليها معاً اسم "المجموعة".

أبرز النتائج المالية للربع الأول لعام 2019

صافي الأرباح وقدره 270.2 مليون درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 31.7% مقارنة مع الربع الأول لعام 2018، وارتفاع بمعدل 10.0% مقارنة مع الربع الأخير لعام 2018

إجمالي الإيرادات بقيمة 1.0 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 8.5% مقارنة مع الربع الأول لعام 2018، وارتفاع بمعدل 0.9% مقارنة مع الربع الأخير لعام 2018

إجمالي الموجودات بقيمة 53.5 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 1.6% منذ بداية السنة وحتى تاريخه، وارتفاع بمعدل 9.0% على أساس سنوي

إجمالي القروض والسلف بقيمة 34.6 مليار درهم إماراتي
انخفاض بمعدل 0.5% منذ بداية السنة وحتى تاريخه، وارتفاع بمعدل 3.3% على أساس سنوي

إجمالي ودائع العملاء بقيمة 35.4 مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل 3.8% منذ بداية السنة وحتى تاريخه، وارتفاع بمعدل 6.4% على أساس سنوي

العائد على الموجودات بمعدل *2.1% والعائد على حقوق المساهمين بمعدل *15.1%

بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.4% مقارنة بـ 17.2% كما في 31 ديسمبر 2018

بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الاسهم العادية 16.3% مقارنة بـ 16.0% كما في 31 ديسمبر 2018

* احتسبت على أساس سنوي

نظرة عامة على الربع الأول لعام 2019

وتعليقاً على النتائج المالية، قال بيتر إنجلاند، الرئيس التنفيذي لبنك رأس الخيمة الوطني: "لقد تجاوز إجمالي الإيرادات للربع الأول من عام 2019 المليار درهم، وهي المرة الثانية في تاريخ بنك رأس الخيمة الوطني التي نحقق فيها مثل هذه النتيجة. ويأتي ذلك بكل بوضوح بفضل إستراتيجية التنويع التي يتبعها البنك والتي بدأت قبل 4 سنوات بحيث تحقق لنا الآن نتائجاً قوية. وكانت الإيرادات الغير محملة بالفائدة على وجه الخصوص قوية للغاية في الربع الأول لترتفع إلى 317 مليون درهم وهو أعلى مستوى على الإطلاق، وحرصنا ذلك من خلال النتائج المهمة في جميع خطوط الأعمال، وخاصة وحدات الخزينة والخدمات المصرفية للشركات الكبيرة وكذلك المؤسسات المالية. لقد ساعدت إستراتيجيتنا في التنويع أيضاً على تخفيض المخصصات بنسبة 5% على أساس سنوي، مع الحفاظ على نسبة تغطية تتجاوز 130%. وبقيت نسبة التكلفة إلى الدخل مستقرة عند 38.4% على الرغم من تأثرها بمدفوعات إضافية ضمن ضريبة القيمة المضافة وبعض فروق التوقيت الأخرى.

إلى جانب الأداء المالي القوي لدينا، قدم البنك مجموعة من المبادرات المهمة في الربع الأول من العام الحالي. لقد واصلنا نمو وتطوير مكانتنا الرائدة في السوق كأكبر بنك ممول للشركات الصغيرة في دولة الإمارات، مع القيام بعدد من التحسينات على الخدمات المصرفية الرقمية، بينما استمر مختبر الابتكار لدينا في رحلة تطوير العروض الجديدة والمثيرة التي سيتم إطلاقها خلال عام 2019. وتمكّن أيضاً منتج التحويل الفوري للأموال من تحقيق أعلى مستوى جديد على الإطلاق حيث وصل إلى 60 ألف معاملة شهرياً، كما حقق نشاطنا في مجال استحواد البطاقات المصرفية الذي أطلقناه في أوائل عام 2018 نتائجاً استثنائية في الربع الأول مدعوماً ببعض الصفقات الكبيرة جداً. وفي الآونة الأخيرة، عدنا إلى مجال سوق السندات وذلك في أبريل من العام الحالي، تماشياً مع جهودنا لتنويع مصادر التمويل، والتي ستمكننا من الاستمرار في استخدام التكنولوجيا الجديدة لتقديم أفضل الخدمات عبر جميع وحدات الأعمال. ولا تزال نظرنا للربع الثاني إيجابية، حيث من المتوقع أن يستمر قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة بالتحسن، ونتطلع إلى الإعلان عن إنجازاتنا المالية وغير المالية في النصف الأول من عام 2019."

لمحة مالية حول نتائج الربع الأول لعام 2019 لبنك رأس الخيمة الوطني

مئة ملايين درهم إماراتي

نسبة الفرق		النتائج الربعية			
الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع الأول 2018	الربع الأول 2019 مقارنة مع الربع الرابع 2018	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019	(مليون درهم إماراتي)
1.9%	(2.7%)	670.9	702.8	683.8	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات
26.0%	9.6%	251.7	289.5	317.2	من التمويل الإسلامي
8.5%	0.9%	922.6	992.3	1,001.0	إيرادات غير محملة بالفائدة
(8.9%)	(2.5%)	(353.3)	(375.3)	(384.5)	إجمالي الإيرادات
8.3%	(0.1%)	569.3	617.0	616.5	المصاريف التشغيلية
4.9%	6.7%	(364.2)	(371.3)	(346.3)	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة
31.7%	10.0%	205.1	245.7	270.2	مخصص انخفاض القيمة
					صافي الربح

مقتطفات المركز المالي

نسبة الفرق		النتائج كما في			
مارس 2019 مقارنة مع مارس 2018	مارس 2019 مقارنة مع ديسمبر 2018	مارس 2018	ديسمبر 2018	مارس 2019	(مليار درهم إماراتي)
9.0%	1.6%	49.1	52.7	53.5	إجمالي الموجودات
3.3%	(0.5%)	33.6	34.8	34.6	إجمالي القروض والسلف
6.4%	3.8%	33.3	34.1	35.4	الودائع

النسب الرئيسية

نسبة الفرق		النتائج كما في			
مارس 2019 مقارنة مع مارس 2018	مارس 2019 مقارنة مع ديسمبر 2018	مارس 2018	ديسمبر 2018	مارس 2019	(نسبة مئوية)
3.1%	1.6%	12.0%	13.5%	15.1%	عائد على حقوق المساهمين*
0.4%	0.3%	1.7%	1.8%	2.1%	عائد على الموجودات*
(0.4%)	(0.2%)	5.7%	5.5%	5.3%	صافي هامش الفائدة*
(0.1%)	0.5%	38.3%	38.9%	38.4%	نسبة التكلفة إلى الدخل
0.1%	0.2%	4.1%	4.2%	4.0%	نسبة القروض المتعثرة
(6.8%)	(0.7%)	139.2%	133.1%	132.4%	نسبة تغطية القروض المتعثرة
(1.2%)	0.2%	18.6%	17.2%	17.4%	نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل III

* احتسبت على أساس سنوي

عرض النتائج المالية للربع الأول لعام 2019

إجمالي الإيرادات

مقارنة بالربع الأول لعام 2018، سجل إجمالي الإيرادات ارتفاعاً بواقع 78.4 مليون درهم إماراتي ليصل إلى 1.0 مليار درهم إماراتي. في حين بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي – بعد التوزيعات للمودعين 683.8 مليون درهم إماراتي. سجلت إيرادات الفوائد من القروض التجارية والاستثمارات ارتفاعاً بنسبة 9.3% مقارنة مع الربع الأول لعام 2018، بينما ارتفعت تكاليف الفوائد على الودائع التجارية والقروض بنسبة 41.3%. وانخفضت صافي الإيرادات من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 4.0%. كما وسجلت الإيرادات غير المحملة بالفائدة ارتفاعاً بقيمة 65.5 مليون درهم إماراتي لتصل إلى 317.2 مليون درهم إماراتي نتيجة للارتفاع بواقع 32.7 مليون درهم إماراتي في صافي الرسوم والعمولات، يصاحبه ارتفاع بواقع 31.6 مليون درهم إماراتي عبارة عن إيرادات عمولات صرف العملات الأجنبية والمشتقات.

سجل إجمالي الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بواقع 8.7 مليون درهم إماراتي مقارنة مع الربع الرابع لعام 2018، وذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات الغير محملة بالفائدة بواقع 27.7 مليون درهم إماراتي الذي قابله انخفاض بواقع 19.0 مليون درهم إماراتي على مستوى صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي – بعد التوزيعات للمودعين، نظراً لكون الربع الأول يتضمن عدد أيام أقل.

المصاريف التشغيلية ونسبة التكلفة الى الدخل

ارتفعت المصاريف التشغيلية الربعية بنسبة 8.9% مقارنة بالربع الاول لعام 2018. ويعزى ذلك بصورة رئيسية لزيادة بلغت 4.7 مليون درهم اماراتي في تكاليف التسويق، و 3.7 مليون درهم اماراتي في تكاليف الموظفين، و 4.4 مليون درهم اماراتي في تكاليف الاستهلاك والاطفاء، و 3.3 مليون درهم اماراتي في النفقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، و 14.0 مليون درهم اماراتي في مصاريف تشغيلية اخرى بشكل رئيسي بسبب ضريبة القيمة المضافة. ونتيجة لذلك ارتفع معدل التكلفة الى الدخل بشكل هامشي مسجلاً 38.4% مقارنة بـ 38.3 في نهاية الربع الاول من العام السابق.

جودة الموجودات وانخفاض القيمة

تراجعت مخصصات الخسائر الائتمانية بواقع 17.9 مليون درهم اماراتي مقارنة مع الربع الاول لعام 2018 نظراً لانخفاض المخصصات على مستوى محفظة الخدمات المصرفية للاعمال بشكل خاص. كما وتراجعت مخصصات الخسائر الائتمانية بواقع 25.0 مليون درهم اماراتي مقارنة مع الربع الرابع لعام 2018 وذلك نتيجة لانخفاض في المخصصات على مستوى جميع وحدات الاعمال. استقر معدل القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف عند 4.0% مقارنة مع 4.2% كما في 31 ديسمبر 2018 وبلغ صافي الخسائر الائتمانية لمتوسط القروض والسلف و 4.0% وهو أقل من نسبة الـ 4.4% المسجلة في نهاية الربع الاول لعام 2018.

نمو الموجودات

سجل إجمالي الموجودات نمواً بواقع 822.7 مليون درهم اماراتي منذ بداية السنة وحتى تاريخه بنسبة 1.6%. بحيث ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 4.4 مليار درهم اماراتي ليصل الى 53.5 مليار درهم اماراتي مقارنةً بـ 31 مارس 2018، وقد جاءت المساهمة الرئيسية من نمو إجمالي القروض والسلف بواقع 1.1 مليار درهم اماراتي، والأوراق المالية الاستثمارية التي حققت نمواً بواقع 1.1 مليار درهم اماراتي، يصاحبها زيادة بواقع 831.1 مليون درهم اماراتي على مستوى النقد والارصدة لدى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي. وقد حقق قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية نمواً على مستوى الاقراض بواقع 1.2 مليار درهم اماراتي على اساس سنوي بنسبة بلغت 17.8%، كما سجل الاقراض في محفظة الخدمات المصرفية للاعمال زيادة قيمتها 173.5 مليون درهم اماراتي مقارنةً بـ 31 مارس 2018.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء نمواً بواقع 1.3 مليار درهم اماراتي لتصل إلى 35.4 مليار درهم اماراتي مقارنة مع الفترة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018. كما سجلت ودائع العملاء زيادة بلغت 2.1 مليار درهم اماراتي مقارنةً بـ 31 مارس 2018. وجاء هذا النمو نتيجة للزيادة بواقع 1.5 مليار درهم اماراتي في الودائع لاجل و 665 مليون درهم اماراتي في الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

رأس المال والسيولة

بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك حسب بازل III 17.4% مقارنة مع 17.2% في نهاية العام الماضي. وبلغ معدل الموجودات السائلة المؤهلة للتنظيمية في نهاية الربع ما نسبته 14.5% دون تغيير مقارنة مع نهاية العام 2018. في حين بلغ معدل السلفيات إلى الموارد المستقرة ما نسبته 89.3% مقارنة مع 94.5% في نهاية العام 2018.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني حالياً من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، كما يلي:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	يناير 2019	Baa1/P-2	مستقر
فيتش	ديسمبر 2018	BBB+/ F2	مستقر
كابيتال إنتلجنس	أغسطس 2018	A-/A2	مستقر



بيتر وليام انجلاند
الرئيس التنفيذي

حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام 1976، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بمجال الخدمات المصرفية للأفراد و الخدمات المصرفية للأعمال. إضافة إلى تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروع الـ 36 في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae، أو مركز الاتصال على الرقم 9714 213 0000+. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال twitter.com/rakbanklive و facebook.com/rakbank.

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمنة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تشكل المعلومات المضمنة في هذا المستند - بما في ذلك التطلعية المستقبلية والمعلومات المالية - نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بـ أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وينبغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوفة بالمخاطر، التي تتضمن من بين أمور أخرى- خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يُعتقد أنها موثوقة، بيانات تطلعية اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة ببيئتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطلعية المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطلعية المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورنا لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلى بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المُضمَّنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطلعية المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطلعية مستقبلية لتعكس أي تغيير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغيير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المديرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمنة و/أو المشار إليها في هذا المستند.